المحور السابع:

التعليم والتدريب

١- قراءة في الوضع الحالي

إيماناً بأن العدالة الاجتماعية من أهم حقوق المواطن، فإن تلقي التعليم الجيد القادر على تحرير الإنسان من الجمود الفكري وفتح آفاق جديدة هو أيضاً جزء لا يتجزأ من حقوق المواطن. ومن هنا جاءت أهمية وضع رؤية استراتيجية للتعليم بأنواعه الثلاث؛ التعليم الأساسي (قبل الجامعي)، التعليم الفني والتدريب، والتعليم الجامعي أو العالي. ويختص التعليم قبل الجامعي بالتعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي والتعليم الفني والتدريب الذي يشمل التعليم الفني والتعليم المهني والتدريب بكافة أنواعه ولمختلف القطاعات. كما يندرج تحت مظلة التعليم العالي الجامعات الحكومية والخاصة والكليات والمعاهد المختلفة. وقد نص دستور عام ٢٠١٤، وتحديداً المادة ١٩، على أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يُعادلها، بالإضافة إلى تخصيص نسب لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على مؤسسات الدولة التعليمية بمراحلها المختلفة، على ان ترتفع تدريجياً لتتفق مع المعدلات العالمية. كما نصت المادة رقم (٢١) على تخصيص ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم الجامعي تُزاد للمعدلات العالمية تدريجياً.

وفيما يتعلق بالنطاق المؤسسي، توجد أكثر من٤٧ ألف مدرسة تحتوي على ما يزيد عن ٤٥٠ ألف فصل وتستوعب أكثر من ١٨ مليون طالب. ويمتلك التعليم الخاص حوالي ستة آلاف مدرسة تخدم ١,٦ مليون طالب يمثلون نحو ٩٪ من الطلاب الملتحقين بالتعليم. كما يشمل التعليم الصناعي ١١ صناعة، ينبثق من كل صناعة عدة شعب. ويشمل التعليم التجاري العديد من التخصصات والشعب منها الشعبة العامة، وشعبة الشئون القانونية، والمشتريات والمخازن، والتأمينات، وغيرها. كما يشمل التعليم الفني مدارس الثانوية الفندقية والتي تضم عدة شعب منها الإشراف داخلي، والخدمات السياحية، وغيرها. أما المدارس المهنية الفندقية فتضم شعبة إنتاج وخدمة وشعبة إشراف داخلي ومناطق عامة. وأخيراً، تشمل المدارس الثانوية الفنية الزراعية أيضاً العديد من المجالات منها الإنتاج الحيواني والداجني، وإنتاج الحاصلات البستانية، والتصنيع الغذائي والعجائن، واستصلاح الأراضي والميكنة الزراعية، وتكنولوجيا إنتاج وتصنيع الأسماك، وغيرها.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد شهدت مصر تطوراً ملحوظاً في البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي من حيث الكم والنوع. ومن أهم تلك البرامج برامج التعليم عن بُعد في مصر، التي تتوفر بشكل جزئي أو كلي. ويطلق على الشكل الجزئي «النظام المختلط» والذي يقدم تفاعلاً وجهاً لوجه، كما يوفر مواد تعليمية عن بعد. بينما تعتمد برامج النظام الكلي على التعليم عن بُعد بشكل كامل، وقد شهد تطوراً واضحاً داخل السوق المصري. وقد شهد التعليم مجهودات نحو تفعيل اللامركزية، وتبنّت الوزارات المعنية مبادرات لتعزيز فرص المشاركة المجتمعية من خلال تطبيق معادلات التمويل على المستوى المحلي في مجال التغذية المدرسية وعمليات الصيانة البسيطة. وقد صاحب ذلك مجهودات بناء للقدرات على المستويات الإدارية المختلفة، إلا أن هذه الجهود مازالت تُعاني من عثرات متعدّدة، على الرغم من أهميتها الشديدة.

وتُعاني منظومة التعليم في مصر بمستوياته المختلفة من عدد من التحديات التي سيرد ذكرها بشكل تفصيلي، ولكن يمكن تلخيصها في تحديات تتعلق بإتاحة الخدمات التعليمية والتي ترتبط بشكل كبير بتوفير التمويل اللازم من خلال الموازنة العامة للدولة أو من خلال المشاركة المجتمعية، وخفض نسبة كثافة الطلاب بالفصول خاصة في مرحلة التعليم الاساسي تتطلب ما يزيد عن ١٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى استيعاب الزيادة في عدد الطلاب المترتب على معدلات النمو السكاني الحالية، كما أن رفع مستوى جودة التعليم يتطلب تخصيص موارد إضافية، ويرتبط ايضاً بالعنصر البشري القائم على العملية التعليمية. وفي حين تركز دول العالم المتقدّمة والناشئة على «التعلّم» وليس على «التعليم» وتستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الارتقاء بالأدوات التعليمية المختلفة، مازالت مصر بعيدة عن مواكبة هذه التطورات، كما لا يحظى التعليم الفني والتدريب المهني بالاهتمام الكافي نتيجة لموروثات ثقافية آن الآوان لتغييرها لتوفير فرص عمل لائق لخرّيجي هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية. كما أن التعليم الجامعي أيضاً يحتاج إلى تطوير لمواكبة متطلبات سوق العمل من خرّيجين قادرين على المنافسة محلياً ودولياً.

كمايقع على منظومة التعليم عبئاً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيقها، حيث أن تطوير أي قطاع من القطاعات الاقتصادية أو الخدمية يرتبط بشكل وثيق بالعنصر البشري، كما أن الأمم المتحدة قد راعت تخصيص هدف منفصل للتعليم هو الهدف الرابع. وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم ومؤشرات قياس الأداء وأهم التحديات التي تواجه هذا المحور وأهم البرامج المستهدفة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

٢- الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وتنطبق هذه الرؤية الاستراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة؛ التعليم العام والفني أو التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي. ولكن تختلف الأهداف الاستراتيجية لكل نوع من أنواع التعليم وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد على تحقيقها، ومن ثم نعرض الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والبرامج بشكل منفصل لكل من التعليم العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي. وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي الذي يحكم التعليم قبل الجامعي يضم كل من التعليم العام والفني تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، إلا أن تحديد أهداف استراتيجية ومؤشرات قياس أداء وبرامج محددة للارتقاء بالتعليم الفني منفصلة عن التعليم العام والتعليم الجامعي. ويرجع الاهتمام الكبير بالتعليم الفني والتدريب المهني لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمدربة والماهرة والتي تتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة. كما أن تطوير التعليم الفني والتدريب المهني يسمح لهؤلاء الشباب بالحصول على فرص عمل لائق في مصر والخارج، على النحو الذي يساهم في رفع مستوى دخلهم. وفيما يلي نستعرض الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وكذا أهم البرامج التي تتوائم مع الرؤية الاستراتيجية للتعليم على مستوى كل من التعليم العام الأساسي والتعليم الفني والتعليم العالي أو الجامعي.

وتتوائم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى حياة الجميع»[١] . وتتوافق أيضاً الغايات المختلفة للهدف الرابع مع الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتعليم وإتاحته للجميع ومراعاة الفروق المختلفة في الإتاحة، وضمان التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة والتركيز على التعليم الفني والتدريب المهني على النحو الذي يؤهل الشباب لسوق العمل، كما تتوافق الأهداف الوطنية والغايات الأممية بالنسبة لتأهيل المعلمين.

التعليم العام الأساسي (قبل الجامعي)

٣- الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام الأساسي حتى عام ٢٠٣٠

تهدف الرؤية الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الخدمات التعليمية عندما يشعر المواطنون بالقيمة المضافة الحقيقية من العملية التعليمية، من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية النظام التعليمي. أما جانب العرض، فيتطرق إلى توفير التعليم لجميع الطلاب دون تمييز ويشمل الإناث والذكور والريف والحضر وذوي الاحتياجات الخاصة والمتفوقين والموهوبين، إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور وزارة التربية والتعليم والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. وفي هذا الإطار، تم اختيار ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام ٢٠٣٠.

١. الأمم المتحدة، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، A/RES/٧٠/١، ٢٠١٥.

الهدف	التعريف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	• تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين • التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين • تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطوّرات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلّم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته • تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدّمة • التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين • توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلّم (معامل – مكتبات – اتصال بالإنترنت – مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه) • تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً – مهارياً – وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يُراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية) • تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة • توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة • تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدّمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي • توفير خدمة تعليمية متميّزة موجّهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	• تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية • تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل • تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتُصبح منافسة دولياً • توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلّمين

يختص **الهدف الأول** بجودة النظام التعليمي ككل، ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي للمدارس من قِبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، مما يتطلب تغيير معايير الاعتماد المحلية لتساير المعايير العالمية. أما **الهدف الثاني**، فيختص بتوفير تعليم بجودة عالية لكافة الطلاب. ويتضمن ذلك توفير الفصول الكافية في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع. كما يشمل هذا الهدف دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس وتوفير الرعاية اللازمة لهم وللموهوبين والمتفوقين الذين يحتاجون إلى بيئة داعمة لتعظيم الاستفادة من قدراتهم. ويتعلق **الهدف الثالث** بالتنافسية والتي تعتبر نتيجة لجودة وإتاحة التعليم في مصر مقارنةً بالبلدان الأخرى. ويتطلب هذا تحسين مستوى مؤشرات التعليم في التقارير العالمية مثل تقرير التنافسية العالمية وتقرير التنمية البشرية. ومن خلال ترتيب مصر في هذه التقارير، يمكن المقارنة بالبلدان الأخرى لتحديد فرص التطوير واستخلاص الدروس المستفادة.

٤- مؤشرات قياس أداء التعليم العام الأساسي حتى عام ٢٠٣٠

تتضمن مؤشرات قياس الأداء تلك المؤشرات المتوافرة بالفعل، على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج. ومن المتوقع أن تتم مراجعة هذه المؤشرات بشكل دوري في إطار وثيقة المؤشرات القومية للتعليم قبل الجامعي التي تعدها وزارة التربية والتعليم، بهدف تقييم مستوى الأداء التعليمي من كافة جوانب العملية التعليمية. وقد تم تحديد قيم حالية وأخرى مستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي وقع الاختيار عليها، بالنسبة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، بالإضافة إلى المؤشرات المستحدثة والتي سيتم وضع الإطار اللازم لتقديرها بالتعاون مع الأطراف المعنية، وذلك على النحو التالي:

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي) (٪)	نسبة المؤسسات المعتمدة، وهو مؤشر مرن يأخذ في الاعتبار تجديد الاعتماد للمؤسسات التعليمية المعتمدة	٤,٦٠٪[١]	٢٠٪	٦٠٪
٢		نسبة الأمية (٪) (١٥-٣٥ سنة)	نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥-٣٥ غير الملمين بالقراءة والكتابة	٢٨٪[١]	٧٪ (الصفر الافتراضي)	
٣		ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	يقيس جودة التعليم الأساسي في مصر مُقارنةً ببلدان أخرى بناء على مؤشرات التنافسية العالمية	١٤٤/١٤١[٢] الدرجة: ٢,١	لا يزيد عن ٨٠	٣٠ أو أقل
٤		ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS	سلسلة من الاختبارات الدولية للرياضيات والعلوم لتقييم معرفة الطلاب في جميع أنحاء العالم. ويقوم هذا المؤشر بمقارنة أداء مصر مع البلدان الأخرى في النتائج	علوم: ٤٨/٤١ رياضيات: ٤٨/٣٨[٣]	٣٠	٢٠
٥		ترتيب مصر في نتائج دراسات PIRLS	يقيس مستوى القراءة في اللغة العربية (لغة البلد المحلية) ويتم مقارنة النتائج مع بلدان أخرى	تحدد لاحقاً فور التصديق من وزارة التربية والتعليم وتحديد المستهدفات		
٦		نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاماً (٪)	نسب التسرب من إجمالي الملتحقين بالتعليم	٦٪[٤]*	٢٪	١٪
٧		متوسط عدد الطلاب في الفصل	يقيس جودة البيئة التعليمية للطالب من خلال تحديد متوسط عدد الطلاب في الفصل بمختلف المحافظات وفي جميع المراحل**	٤٢ طالب/فصل[١]	٣٨ طالب/فصل	٣٥ طالب/فصل

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٨	مخرجات	عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	يدل على توافر الرعاية الجادة للموهوبين والمتفوقين في كافة المجالات وتقديرهم في المراحل التعليمية المختلفة	رياضياً: ٦٥ أكاديمياً: ٣[١]	رياضياً: ٧٠ أكاديمياً: ٥	رياضياً: ٧٥ أكاديمياً: ١٢
٩		نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي	يقيس مستوى الإنفاق الحقيقي على الطلاب ومقارنته ببلدان أخرى وبالمستويات المُحققة والمُستهدفة عالمياً****	٣٤٠ دولار[٥]	يتم وضع المستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد	
١٠	مدخلات	معدلات القيد في رياض الأطفال (٪)	يقيس نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال	٪٣١,٣	٪٤٧	٪٨٠
١١		نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	نسبة الانفاق الجاري والاستثماري للناتج المحلي الإجمالي	٪٣[١]	٪٥	٪٨

١. قاعدة بيانات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤.

٢. تقرير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٣.

3. TIMSS, National Center for Education Statistics, available at: https://nces.ed.egov/timss/.

٤. البنك الدولي.

٥. الموقع الالكتروني لوزارة الاستثمار، التقرير السنوي، ٢٠١٣.

* نسبة التسرّب بالمرحلة الابتدائية (٠,٥٦٪) ونسبة التسرّب للمرحلة الإعدادية حوالي (٤,٧٪) للعام ٢٠١٤/٢٠١٥.

** يجب التعامل بحذر مع هذا المؤشر، حيث يختلف متوسط عدد الطلاب بالفصل من محافظة لأخرى، ومن إدارة تعليمية لأخرى، وكذا من مرحلة لمرحلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في قياس جودة العملية التعليمية على مستوى الجمهورية، ولكن يجب أن يتم تقييمه على المستوى المحلي وعلى على عيّنات مُختارة من المدارس والمحافظات.

*** يوجد ٦٥ مدرسة (٣٠٩ فصل) للموهوبين رياضياً و٣ مدارس (٤٥ فصل) للموهبين أكاديمياً. نسبة الموهوبين من مجموع السكان في سن المدرسة غير معروف.

**** لا يدلل على تحقيق جودة التعليم بشكل قطعي ولكن يتعين إضافة مؤشر آخر يقيس كفاءة الإنفاق على التعليم.

ب- المؤشرات المستحدثة*

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	مخرجات	نسبة المعلمين الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يقيس الكفاءة المهنية للمعلمين من خلال حصولهم على رخصة مزاولة المهنة التي تجدد دورياً وتأخذ في الاعتبار التدريبات والخبرات السابقة	عدد المعلمين المتقدمين للحصول على الرخصة ورصد المعلمين الذين حصلوا عليها
٢		نسبة الطلاب الذين اجتازوا الامتحانات الوطنية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية	يقيس كفاءة المعلمين ومخرجات العملية التعليمية على مستوى الطالب من خلال أخذ عينة عشوائية من الطلاب تُمثل مختلف المحافظات في الريف والحضر	اجتياز امتحانات وطنية سنوياً من قبل لجنة التقويم والامتحانات كهيئة مستقلة، بناء على معايير عالمية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية، مع وضع آلية تقييم لنتائج الامتحانات وتحليلها لتحديد التطورات المطلوبة في نظم التعليم والتعلم
٣		نسبة المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة	يقيس كفاءة البنية التكنولوجية للمدارس والتي تشمل الحاسب الآلي والأجهزة التكنولوجية والوسائل الرقمية وأدوات المعرفة والاتصال بشبكة المعلومات العالمية**	يُقاس هذا المؤشر عن طريق حصر كل مؤسسات التعليم الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد، ثم مقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة، بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد
٤		نسبة المدارس المزودة بمتطلبات الدمج	يقيس الرعاية الجادة لذوي الإعاقة من خلال تقييم مدى تجهيز المبنى المدرسي وتوفير المعلمين والإخصائيين، إلى جانب تطوير المناهج وأدوات القياس التربوي	يتم تحديد عدد السكان ذوي الإعاقة في سن المدرسة، وتعريف معايير الدمج ثم حصر عدد المدارس التي تطبقها
٥	مدخلات	نسبة المناهج المسايرة للمعايير الدولية	يقيس مدى مواءمة المناهج التعليمية – غير المشبعة ثقافياً – مع المعايير العالمية عن طريق قياس نسبة المناهج المُعدة وفقاً لتلك المعايير	تقوم هيئات المراقبة وهيئات تطوير المناهج بمتابعة عدد المناهج التي تم تطويرها من إجمالي عدد المناهج ووضع آلية لتحديد أجزاء المناهج التي تحتاج إلى التطوير

* يمكن استحداث مؤشرات أخرى تتضمن معدلات البطالة بين المتعلمين، وارتفاع مستوى رضا المجتمع عن مُخرجات التعليم وذلك لقياس تطور تنافسية التعليم. كما أن إتاحة التعليم للجميع دون تمييز يمكن قياسه من خلال مؤشرات مثل نسبة الأطفال خارج منظومة التعليم، وعدد المناطق المحرومة.

**سيتم تحديد الحد المعياري لاستخدام التكنولوجيا بالمدارس (مثال: ١٠ أجهزة كمبيوتر و٥ أجهزة داتا شو ووحدة اتصال بالإنترنت، إلخ) طبقاً للخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

٥- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم العام الأساسي [٢]

تنقسم التحديات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي إلى ثلاث مجموعات؛ تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها الكبير وسهولة التحكم فيها نسبياً، ولذلك فهي تعد ذات أولوية أولى؛ وتشمل ما يلي:

- **انخفاض في أعداد المعلمين نسبة إلى الطلاب وعدم وضوح معايير توزيعهم؛** حيث تنخفض نسبة أعداد المعلمين للطلاب كما لا يتوافر معلمين في جميع التخصصات وتعاني أيضاً المنظومة التعليمية من ضعف توزيع المعلمين على المحافظات المختلفة مما يؤثر على جودة التعليم.
- **عدم تحديد موعد ملزم للاعتماد في فترة محددة؛** حيث لا ينص الإطار التشريعي على اعتماد المدارس من قِبل هيئة ضمان واعتماد الجودة، مما لا يشجع المدارس على التقدم للاعتماد.
- **تدهور الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية** نتيجة لضعف جودة خدمات التربية والتعليم المقدّمة في المدارس وضعف الصلة بين التعليم من ناحية ومتطلبات الحياة وسوق العمل من ناحية أخرى.
- **الأمية الرقمية لمعظم المعلمين** تمثل أهم العوائق لدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بشكل فعّال بالإضافة إلى قلة تزويدهم بسبل المعرفة المطلوبة لتيسير العملية التعليمية وزيادة تنافسيتها.
- **نقص قواعد البيانات التفصيلية وأثرها في دعم اتخاذ القرار؛** حيث لا يوجد نظام فعال ومتكامل لجمع البيانات، من شأنه تحديد البيانات المطلوبة والقيام بجمعها من الجهات المختلفة في قطاع التعليم، مما يصعب الوصول إلى بعض فئات المجتمع.

أما المجموعة الثانية من التحديات فتتصف بالقدرة على التغلب عليها ولكنها ذات تأثير نسبي محدود، وتشمل:

- **ضعف فاعلية وكفاءة التدريب الحالي؛** حيث يوجد نقص في التدريبات الشاملة والمخططة المتاحة للمعلمين، حيث لا توجد خطة سنوية للتدريبات على المستويات المختلفة والتخصصات المختلفة.
- **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية؛** لذا يعتمد التعليم قبل الجامعي على وزارة التربية والتعليم بشكل أساسي، حيث تقوم الوزارة بعملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مما أدى إلى تقلص دور المجتمع المدني والخاص في العملية التعليمية من بناء مدارس وتزويدها بالموارد اللازمة، وبالتالي زيادة العبء على الوزارة.
- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز وغياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقويم قائم على النتائج** بالرغم من أن هناك العديد من الإدارات التي تتولى عمليات المتابعة والتقويم، لكنها تعاني من غياب التنسيق والتكامل بينها نتيجة لضعف الهيكل التنظيمي الذي يحدد الواجبات والمسئوليات عبر المستويات الإدارية المختلفة. ذلك إلى جانب عدم ارتباط نظم التقييم الحالية بالحوافز، مما يثني المعلمين والإداريين عن مواكبة التطور.
- **قلة عدد الفصول وضعف كفاءة توزيعها** وتجدر الإشارة إلى أنه من أسباب زيادة كثافة الطلاب في الفصل، هو عدم توافر عدد كافٍ من الفصول، حيث تصل كثافة الطلاب في المتوسط إلى ٤٢ طالب في الفصل. هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الطلاب في الفصول بين المحافظات حيث قد تصل الكثافة إلى أكثر من ٥٥ طالب/ فصل في بعض المحافظات مقابل ١٥ طالب / الفصل في محافظات أخرى.
- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها** بسبب غياب كيان مسؤول عن الرقابة على المناهج والتأكد من تحديثها وتطويرها باستمرار لمواكبة المعايير العالمية، مما يؤدي إلى عدم التكامل في تطوير المناهج.
- **ضعف المناهج التعليمية وتأخر تحديثها وتكاملها؛** حيث تعاني بعض المناهج من الجمود ونقص القدرة على مسايرة الاتجاهات الحديثة وربطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، حيث لا تتيح للطالب فرص كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد كما لا تواكب متطلبات الحياة ومن ثم تحتاج إلى التطوير الجذري لضمان تكاملها.
- **درجة استعداد المدارس للاعتماد (المتطلبات المالية والبشرية)؛** حيث قد يصعب على المدارس تطبيق معايير الجودة نتيجة نقص في الموارد المالية والبشرية المدربة وقلة الكوادر المؤهلة لتطبيق تلك المعايير مما يؤكد أهمية تقديم الدعم للمدارس.
- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة على القيام بدورها في الاعتماد** لذا تحتاج إلى الموارد المالية والكوادر البشرية عالية الكفاءة لتقوم بدورها في اعتماد جميع المدارس، وفي التأكد من التزام المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد بمعايير الاعتماد والجودة المطورة، إلى جانب التحديث المستمر للمعايير للتأكد من مواكبتها للمعايير العالمية.

٢. تعي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني هذه التحديات وتعمل على التصدي لها تدريجياً من خلال استراتيجيات تطوير التعليم والخطط متوسطة وقصيرة المدى المرتبطة بهذا الشأن.

- **محدودية قدرة الأكاديمية المهنية للمعلمين في توفير ترخيص مزاولة المهنة؛** حيث تحتاج إلى الموارد المالية والكوادر البشرية اللازمة لمنح رخصة مزاولة المهنة للمعلمين، من خلال تقييم مدى التزام المعلمين المتقدمين للحصول على الرخصة بالمعايير المحددة. هذا إلى جانب ضرورة التطوير المستمر لمعايير رخصة مزاولة المهنة وتوفير التدريبات اللازمة لتمكين المعلمين من الحصول عليها.
- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد؛** مما يتطلب وضع نظام حوافز لتشجيع المدارس على التقدم للاعتماد، حيث أن هناك ضعف للحوافز والعائد الاقتصادي (المادي) والتربوي (مثل برامج وشهادات التقدير) من الحصول على الاعتماد.
- **محدودية أعداد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين المدربين** إلى جانب دور المدرسة كأساس للعملية التعليمية، فإن المدرسة لها أيضاً دوراً تربوياً لا يمكن تجاهله. حيث يقضي الأطفال معظم وقتهم في المدرسة ويتعرضون لعوامل كثيرة تؤثر على خصائصهم الاجتماعية والنفسية. لذلك، فإن غياب الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين المدربين يمثل تحدياً مهماً، وبصفة خاصة في حالة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
- **محدودية الوسائل التعليمية المتاحة لذوي الإعاقة** تؤدي إلى ضعف التجهيزات بالمدارس لاستقبال ذوي الإعاقة البسيطة سواء من حيث الوسائل التعليمية والموارد اللازمة والمدرسين المتخصصين.
- **ضعف التشريعات الملزمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة** يؤدي غياب الإلزام بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس وتوفير الموارد اللازمة لهم عن الإطار التشريعي للتعليم، إلى صعوبة إتاحة التعليم للجميع.
- **الاحتياج إلى هيئات كافية لتهيئة المدارس للجودة المطورة؛** حيث تسعى الدولة لتوفير هيئات كافية لتهيئة المدارس للاعتماد وتطبيق معايير الجودة المطورة، وإتاحة التدريبات اللازمة على المعايير الجديدة.
- **ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة؛** حيث لا يتضمن الإطار التشريعي للتعليم ما يلزم المعلمين بالحصول على رخصة مزاولة المهنة كشرط للتوظيف.
- **عدم إلزام دمج مرحلة رياض الأطفال ضمن مراحل التعليم الأساسي؛** حيث يبدأ التعليم الإلزامي من سن ٦ سنوات مما يبرر انخفاض معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الطفل.

أما المجموعة الثالثة فتشمل التحديات الأقل من حيث الأولوية ولكن هذا لا يعني تجاهلها؛ فكافة التحديات المذكورة ذات أهمية وسيتم التصدي لها، وتشمل:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره؛** حيث يعتمد التعليم قبل الجامعي بشكل كبير على المخصصات من الموازنة العامة للدولة والتي لا تكفي للوفاء بجميع متطلبات تطوير التعليم، وبالأخص في ظل ما ينص عليه الدستور من مجانية التعليم. وعلى الرغم من تخصيص ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في الدستور كحد أدنى، بلغت النسبة الحقيقية ٣٪ فقط في عام ٢٠١٤. كما يعاني هيكل تمويل التعليم من اختلال حيث تمثل الأجور ٨٩٪ من إجمالي موازنة التعليم، بينما لا تبلغ نسبة ما يتم تخصيصه للاستثمارات والسلع والخدمات والمصروفات الأخرى ١١٪ فقط.
- **اعتماد النظام الحالي للجودة على جودة العمليات وقلة التركيز على جودة المخرجات النهائية** مثل كثافة الفصول ونسبة عدد المدرسين للطلاب وضعف التركيز على جودة المخرجات على مستوى الطالب، مثل معدلات النجاح والرسوب.
- **ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين؛** حيث تعاني المنظومة التعليمية من نقص عدد المعلمين ذوي الكفاءة العالية على المستوى العلمي والتربوي مما ينتج عنه ظاهرة الدروس الخصوصية.
- **إغفال إضافة أشكال دعم تحتاجها بعض الأسر في المناطق المهمّشة والفقيرة** لتوفير تكاليف المدرسة مثل زي المدرسة. كما تحتاج بعض الأسر إلى حوافز وتعويضات عن الدخل المولد من الأطفال العاملين.
- **ضعف قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب؛** حيث يؤدي عدم توفير بيئة جاذبة للطالب في معظم المدارس وقلة الأنشطة الطلابية وكثافة الفصول وعدم توفر المعلمين الكفء وقلة التركيز على الأنشطة الفنية والرياضية في التعليم إلى التقليل من قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب وزيادة معدلات الغياب وإلى التسرب من التعليم في بعض المناطق.
- **تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛** حيث تعاني الكثير من المدارس من بنية أساسية ضعيفة تشمل المبنى المدرسي والفصول والملاعب، مما يعيق توفير بيئة داعمة للطلاب، ويؤخر دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية. ويزداد التحدي بالنسبة للمدارس في الريف المصري بشكل عام وفي القرى الأكثر فقراً على وجه الخصوص.
- **ارتفاع تكلفة تكنولوجيا التعليم الحديث؛** حيث إن توفير أدوات المعرفة والتكنولوجيا اللازمة للعملية التعليمية مثل الحاسب الآلي والأدوات الإليكترونية، يحتاج إلى توفير موارد مالية كبيرة نتيجة لارتفاع التكلفة والأعداد الكبيرة المطلوبة.

- **قلة عدد المراكز لاكتساب ورعاية الموهوبين؛** حيث تحتاج هذه المراكز إلى الموارد المالية والبشرية الكفء وإعادة هيكلة نظم اكتشاف الموهوبين.
- **القيم الثقافية وطبيعة توزيع الأعمال داخل الأسرة في الريف؛** حيث يعد الفقر الشديد من أهم أسباب الأمية والتسرب من التعليم حيث ينتج عنه توزيع الأعمال داخل الأسرة وعمالة الأطفال، إلى جانب سيطرة بعض الأعراف الثقافية التي لا تشجع على تعليم البنات.
- **القصور في وجود مدارس لكافة المراحل التعليمية في المناطق المحرومة؛** حيث تشهد بعض المناطق نقصاً ملحوظاً في عدد المدارس، كما قد لا تتواجد المدارس اللازمة لجميع المراحل مما يزيد من نسب التسرب.
- **الاحتياج إلى تغيير جذري في عملية تخريج وإعداد المعلمين؛** حيث يعتبر تطوير كلية التربية ومراكز إعداد المعلمين الخطوة الأولى في عملية إعداد المعلم، مما يحتاج إلى تغيير جذري في المناهج ونظم التقييم ودمج علم النفس في المناهج لتخريج معلم تربوي قادر على تعظيم القيمة المضافة من التعليم للطلاب.
- **نقص التطبيقات والنشاطات الخاصة باستخدام اللغة؛** حيث إن تعلم اللغة يفتح آفاقاً كثيرة للتعلم. ويعاني خريجو التعليم الأساسي في مصر من ضعف اللغة، سواء في اللغة العربية كلغة أولى أو في اللغة الأجنبية كلغة ثانية. وعلى الرغم من وجودهما كمواد في المناهج التعليمية، إلا أن انخفاض فرص تطبيق اللغة سواء من خلال نشاطات أو واجبات خارج الفصل يعيق من التمكن منها.
- **ضعف الالتزام بالمشاركة في الاختبارات العالمية؛** حيث لا يتم الالتزام بالاشتراك في الاختبارات العالمية مثل PIRLS وTIMSS [٣] بشكل مستمر، مما يعيق تقييم مستوى مصر بالمقارنة بالدول الأخرى.

٦- برامج تطوير التعليم العام الأساسي حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للتعليم وأيضاً مؤشرات الأداء التي تم اختيارها لقياس مدى التطور الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي على الرؤي المستقبلية للثقافة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

تبنّي استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر للتمويل على مستوى الوزارة والمدرسة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تطوير البنية التحتية للمدارس الحالية، وإنشاء مدارس جديدة على مستوى عال من الجودة وتزويد المدارس بالموارد اللازمة، وذلك لسد فجوة التمويل من القطاع الحكومي. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

على مستوى وزارة التربية والتعليم:

- تعديل لائحة موازنة التعليم في مصر بحيث تضمن زيادة مخصصات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٨٪ على الأقل وتعظيم النسبة المخصصة للاستثمار في الأبنية التعليمية على حساب نسبة الأجور. ووضع سياسات لتسهيل وتفعيل التوسّع في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
- تصميم برنامج شامل لتوحيد مجهودات القطاع الخاص تحت مظلة المسؤولية المجتمعية للشركات، وذلك لتمويل وتزويد المدارس بتكنولوجيات التعليم الحديثة ودعم تكلفة الحصول على اعتماد الضمان والجودة.
- وضع سياسات لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التمويل المتعلق بالقطاع، ولتزويد المدارس بالتكنولوجيا الملائمة والمرافق اللازمة لتحسين الأداء التعليمي.
- وضع سياسة من شأنها فرض رسوم تُخصَص لموازنة التعليم في المحليات بحيث تدعم تمويل بناء المدارس في نطاق المحليات وذلك لتعظيم مفهوم الاكتفاء في المحليات.

٣. TIMSS: Trends in International Mathematics and Science Study.
PIRLS: Progress in International Reading Literacy Study.

على مستوى المدرسة:

- وضع سياسات وآليات لتفعيل دور مجلس الأمناء في المدرسة والمديرية بحيث يسمح لمجلس أمناء المدرسة بإدارة الموارد المالية وتحديد أولويات الصرف مع تسهيل المشاركة المجتمعية في تمويل تجديد وصيانة المدارس.
- وضع الضمانات الكافية لتخصيص جزء من المنح والقروض الدولية منخفضة الفائدة وطويلة الأجل لتقسيط تكلفة إصلاح المدارس، وذلك لتخفيف عبء التمويل من القطاع الحكومي.
- تذليل العقبات أمام القطاع الأهلي لإنشاء المدارس وتوفير الاحتياجات التعليمية لها.

تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين:

- **وصف البرنامج:** يهتم هذا البرنامج بتطوير الكفاءات المهنية والتربوية المطلوبة في التعليم من خلال وضع نظم تقويم وتطوير المنظومة المسؤولة عن تأهيلهم ورفع مستوى الكفاءة. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم للحصول على رخص مزاولة المهنة وضمان تحقيق الكفاءة في الكادر الجديد، مع التركيز على التأهيل التكنولوجي المساير لمتطلبات العصر.
- وضع آلية رقابة وتطوير لمعايير الحصول على رخصة مزاولة المهنة مع تحديث آليات تجديد الرخصة للمعلمين الحاليين والجدد من خلال امتحانات وأبحاث دورية لضمان مسايرتهم لمتغيرات أساليب ومحتوي التعليم.
- رفع كفاءة وتطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين بحيث يتضمن تعديل لائحة الأجور والمرتبات وإعادة هيكلة الأكاديمية وتدريب الكوادر.
- وضع آلية لربط مراكز التدريب في المحافظات بالأكاديمية لتأكيد استمرار عملية التدريب والتأهيل.
- وضع آلية لتطوير إدارة نظم الأداء للمعلمين وتحسين أدوات التقييم ودعمها بالسياسات الإلزامية للربط بين النتائج والحوافز والمرتبات.
- تعديل دور التوجيه الفني بحيث يضمن تبعيته للأكاديمية وتطبيق الآليات اللازمة للتنفيذ مما يضمن تأكيد جودة عملية رفع الكفاءة.

تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد:

- **وصف البرنامج:** يسعى هذا البرنامج إلى زيادة نسبة المدارس المعتمدة عن طريق تحفيزها سواء على النطاق الخارجي للمدرسة ككل أو الداخلي للمعلمين والإداريين والطلاب. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- التعجيل بإصدار قانون ملزم للمدارس للتقدم للاعتماد في وقت محدد لضمان الانتهاء من جميع المدارس قبل البدء في تطبيق المناهج المطورة.
- وضع آلية لتحديث معايير الجودة بما يضمن التوازن بين جودة العملية التعليمية وجودة المخرجات، ليتضمن معدلات النجاح والرسوب ومعدلات الغياب إلى جانب كثافة الفصول.
- إنشاء فروع لهيئة ضمان واعتماد الجودة ووضع لائحة تحفيزية لمشاركة القطاع الخاص لضمان التغطية والسرعة في التنفيذ.
- وضع برنامج تحفيز للمدارس للتقدم للاعتماد، يتضمن برامج تقدير للمدارس المعتمدة (مثل منح أفضل مدرسة على مستوى المحافظة شهادة تقدير).
- وضع آلية وسياسة لربط ترقية المعلمين بالاعتماد وبالتالي تحفيز المعلمين، مما يحقق معايير الجودة للمدرسة.
- وضع سياسات لضمان رفع جودة المخرجات والعمليات التعليمية من خلال تطوير المعايير.
- توفير برامج تدريب المدربين على معايير الجودة، وتأهيل المدارس للاعتماد، وإسناد عملية التدريب على معايير الجودة إلى مراكز تدريب المحليات، وإنشاء مراكز للتقويم والجودة بالجامعات.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية:

- **وصف البرنامج:** يسعى هذا البرنامج إلى إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها وضمان تكاملها عبر المراحل التعليمية، بالإضافة إلى توفير الرقابة اللازمة من أجل ضمان جودة تطوير المناهج بما يتوافق مع المعايير الدولية. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تعديل قانون إنشاء مركز الرقابة على المناهج واللائحة التنفيذية له، وفصل هذا المركز عن وزارة التربية والتعليم، مع نقل تبعيته للمجلس الأعلى للتعليم لضمان عدم تضارب المصالح.
- تصميم إطار قومي للمناهج يتكامل عبر كل المراحل التعليمية بما يتوافق مع المعايير العالمية ومقتضيات الحياة العملية المتمثلة في متطلبات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على المواد العلمية كالرياضيات والعلوم (مركز تطوير المناهج)، ووضع آلية لدمج التكنولوجيا في المناهج.
- وضع التشريعات اللازمة لتطبيق نظام تطوير المناهج بما يتفق مع الإطار الجديد.
- وضع آليات الرقابة والمتابعة للبرامج التي تقوم بتطوير المناهج، وذلك لضمان الكفاءة والجودة.
- وضع آلية لتشجيع دور النشر على المساهمة في عملية تحسين المناهج ووسائل التعليم.
- وضع آلية لترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة في الدور المنوط بكل منهما في المجتمع (مثل الاستناد إلى شخصيات تاريخية وقصص نجاح من النساء والرجال) لتحفيز جميع الطلاب على التطور المستمر والنجاح وتفعيل دور المواطن في المجتمع.

وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير التعليم الأساسي لجميع طبقات المجتمع وزيادة التوعية بأهمية التعليم مما يزيد من نسب الالتحاق ويقلل من التسرب والذي يؤدي في النهاية إلى محو الأمية. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظام واضح يربط توفير الفصول بالوضع الحالي والمتوقع للكثافة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم، لتحقيق الكفاءة في تنظيم الفصول وتحقيق تغطية أوسع.
- وضع نظام لتحفيز وزيادة دور المجتمع المدني في إنشاء مدارس الفرصة الثانية وبرامج محو الأمية وزيادة وعي الأهل بأهمية تعليم البنات، لتفعيل عناصر الجذب من خارج وزارة التربية والتعليم مما يقلل العبء على الوزارة.
- وضع نظام دعم لغير القادرين مثل توفير الدعم المالي، وغذاء للأطفال، وتوفير الزي المدرسي، والكتب والادوات المدرسية، وتعويضات مادية عن الأطفال العاملين وإيقاف هذا الدعم في حالة انقطاع الأطفال عن المدرسة.
- إنشاء وتفعيل نظم البيانات لتحديد الطبقات المختلفة في سن الالتحاق بالتعليم وكيفية الوصول إليها.
- وضع نظام للتواصل مع مختلف طبقات المجتمع وزيادة التوعية بأهمية التعليم بصفة عامة وتعليم الإناث بصفة خاصة.
- تغليظ العقوبات كغرامة انتهاك القوانين التي تحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي.

تطوير منظومة رياض الأطفال (زيادة معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال):

- **وصف البرنامج:** يهتم هذا البرنامج برياض الأطفال كخطوة أولى للالتحاق بالتعليم، عن طريق وضع نظام متكامل يشمل التمويل والسياسات والتوعية وتأهيل المعلمين المتخصصين في رياض الأطفال. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إصدار تشريع بتعديل السنوات الإلزامية في التعليم الأساسي لتضمين رياض الأطفال في سنوات الإلزام.
- توحيد جهات الإشراف على دمج رياض الأطفال في جهة واحدة تتبع وزارة التربية والتعليم.
- تحديث السياسات اللازمة من أجل تخصيص جزء من صناديق دعم التعليم إلى رياض الأطفال.
- وضع برامج توعية للأهل بأهمية رياض الأطفال ودعم غير القادرين كتوفير غذاء للأطفال، وتوفير الزي المدرسي، وتوفير الرعاية الصحية.
- وضع نظام للأنشطة الترويحية (رياضية وترفيهية وتعليمية) في منهجية رياض الأطفال.
- وضع آلية لتحسين اختيار المعلمين وتدريبهم على مرحلة رياض الأطفال لضمان جودة العملية التربوية.
- تطوير مناهج رياض الأطفال مع التأكيد على دمج علم النفس وتطبيقه كجزء من متطلبات شهادة معلم رياض الأطفال.
- تطبيق اختبارات دورية لتقييم التأهيل النفسي للمعلمين (اختبارات نفسية للمعلمين).

برنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس:

- **وصف البرنامج:** يسعى هذا البرنامج لتحقيق المساواة في حقوق التعليم لذوي الإعاقة البسيطة مع توفير أساليب التعامل الخاصة في بعض الحالات. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- استحداث نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخاصة بالإعاقات المختلفة لضمان مسايرة أحدث النظم العالمية.
- وضع سياسات لتخصيص التمويل اللازم للدمج كجزء من الميزانية، منفصل عن موازنة التعليم لضمان استدامة جودة عمليات الدمج بالمدارس.
- تعديل معايير الحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة لتتضمن آليات الدمج كأحد المعايير، وذلك لضمان إتاحة مدارس بها نظام الدمج.
- توفير نظام حوافز للمعلمين والأخصائيين النفسيين.
- بناء شراكات محلية وإقليمية ودولية لدعم منظومة الدمج والتربية الخاصة.

برنامج دعم المتفوقين والموهوبين:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توجيه الاهتمام إلى المتفوقين والموهوبين وتوفير البيئة الداعمة لهم. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المتوقع بدء تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير معايير وأدوات اكتشاف الموهوبين والمتفوقين أكاديمياً، لضمان توفير البيئة المحفزة لموهبتهم.
- إسناد رعاية المتميزين لإدارة متخصصة بوزارة التربية والتعليم وتعزيز كفاءة تلك الإدارة بالتدريب والتأهيل لضمان جودة عملية رعاية الموهوبين.
- توفير التدريب والكادر المتخصص من المعلمين والفصول الخاصة لهم (اكتشاف، ورعاية، ودعم مالي).
- وضع تشريعات من شأنها تسريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى.
- تفعيل نظم تدعم الموهوبين والمتفوقين مثل نظام الساعات المعتمدة.
- وضع برامج تبادل ومنح دراسية للموهوبين في مدارس دولية في مصر وبالخارج مع توفير التمويل اللازم لتكلفة تلك البرامج.
- التعاون المستمر مع وزارة الشباب والرياضة لتطوير اتحاد رياضي للمدارس وإذاعة المباريات لتشجيع الطلاب واكتشاف المواهب من الصغر.

نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استناداً إلى المعايير العالمية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تقييم جودة العملية التعليمية ككل، من مناهج ومعلمين وبيئة تعليمية سليمة، عن طريق تقييم مستوى الطلاب. ولذلك يقوم هذا البرنامج بتطبيق اختبارات دورية عالمية منها PIRLS وTIMSSعلى عينة عشوائية ممثلة من الطلاب من مدارس مختلفة في محافظات مختلفة. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع بدء تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع سياسات للالتزام بتطبيق اختبارات TIMSSوPIRLS بشكل دوري.
- تحديد نوع وشكل الامتحانات المطلوبة في اللغة العربية واللغة الأجنبية كلغة ثانية والعلوم والرياضيات (إلى جانب TIMSSو PIRLS). ولابد أن يتم ذلك سنوياً وأن تحدد المراحل التعليمية الخاضعة للامتحان بناء على معايير عالمية.
- تطوير آلية لتقييم نتائج الامتحانات، من خلال جمع النتائج وتحليلها لتحديد التطورات المطلوبة في نظم التعليم والتعلم.
- تطوير قاعدة للبيانات وآلية لاختيار عينات عشوائية ممثلة للمجتمع.
- وضع نظام تحفيزي للعينة المشاركة، مثل نشر نتائج أفضل مدرسة في كل محافظة لتشجيع المدارس على المشاركة في الامتحانات.
- توفير التدريبات اللازمة للمعلمين على الاختبارات للرفع من كفاءتهم المهنية والتربوية وتمكين الطلاب من الاختبارات.
- وفي نفس السياق، ترى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن هناك أولوية لإدراج بعض الجوانب التي لم تراع في استراتيجية التنمية المستدامة / «التعليم والتدريب»، والتي يوصى بأن يخصص لكل منها برنامج خاص، إضافة إلى البرامج الثمانية المدرجة باستراتيجية «التعليم والتدريب»، وهذه الجوانب نوضحها فيما يلي

- ضرورة العمل على تعظيم الجانب القيمي والأخلاقي والمعنوي لدى العاملين بالقطاع (معلمين وغير معلمين).
- تحسين ممارسات المجتمع التعليمي تجاه البيئة التعليمية (طلاب وعاملين)؛ حيث أن البُعد البيئي هو أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية المستدامة.
- ضرورة التركيز على إفساح برنامج كامل ورئيسي للتركيز على تحسين أداء التلاميذ والطلاب في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي في مجالات العلوم والرياضيات، والتكنولوجيا، حيث أن هذه المجالات هي عصب التنمية في المستقبل.
- ضرورة إصلاح وتطوير نُظم إدارة العملية التعليمية، وذلك وصولاً إلى مجتمع تعليمي ملتزم، وكفء، ومستجيب لاحتياجات التنمية، على أن يحقق التوازن بين المركزية واللامركزية، وبما يدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع موارد التعليم بين المستفيدين.
- تم التركيز على الإصلاح على مستوى الوزارة والمدرسة دون مستوى المديريات، والإدارات التعليمية في عمليات الإصلاح والتطوير، وذلك رغم الدور الجوهري الذي تلعبه تلك المستويات في تحقيق أهداف القطاع.

التعليم الفني والتدريب

٧- الأهداف الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. فزيادة الطلب على خدمات التعليم والتدريب تستلزم أن يكون التعليم والتدريب مرغوباً فيهما نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية والتدريبية، ويتم ذلك من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية مما يزيد من تنافسية التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تمييز، شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ولجميع العاملين في شتى القطاعات. هذا إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم الفني والتدريب.

الهدف	التعريف
تحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية	• تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل • التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين • التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية • تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة، وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل • تمكين المتعلّم والمتدرّب من متطلبات ومهارات سوق العمل
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط • تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية • تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني بالمشاركة الفعالة مع المجتمع
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب	• تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل • تحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب

يختص **الهدف الأول** بجودة العملية التعليمية ككل. ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي للمدارس ومراكز التدريب من هيئة ضمان واعتماد الجودة. مما يتطلب تطوير معايير الاعتماد المحلية لتساير المعايير العالمية بما يتماشى مع الطبيعة الخاصة للتعليم الفني والتدريب. أما بالنسبة **للهدف الثاني**، فهي لا تقتصر على توفير الفصول ومراكز التدريب الكافية في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع، ولكنها تتضمن توفير المدارس الجاذبة، مما يساعد على تحقيق الانضباط. ويختص **الهدف الثالث** بالتنافسية والتي تعتبر نتيجة للجودة والإتاحة، حيث يتمثل الهدف الأسمى في تخريج فرد قادر على التفاعل والتنافس في سوق العمل الداخلي والخارجي، وذلك لتعزيز هذه الاستراتيجية في تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

٨- مؤشرات قياس أداءالتعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من ٨٥٪)	يهدف إلى قياس مدى قدرة التعليم الفني على جذب أكبر عدد من المتفوقين في المرحلة الإعدادية وهو يعتبر مؤشر للنظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني والإقبال عليه	٤٪[1]	١٢٪	٢٠٪
٢		نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	يهدف إلى قياس مدى قدرة خريجي التعليم الفني على العمل في المجالات الفنية والمهنية التي تخصصوا فيها، مما يساعد في تحديد متطلبات سوق العمل ويقيس معدلات تشغيل خريجي التعليم الفني	٣٠٪[1]	٦٠٪	٨٠٪
٣		ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	يهدف إلى قياس مدى تنافسية التعليم الفني المصري عالمياً. وهو مؤشر مركب حيث يأخذ في الاعتبار مدى مواءمة التعليم الفني والتدريب معاً للتوجه الاقتصادي للبلاد إلى جانب جودة التعليم الفني والتدريب المقدم ومشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية ومستوى رضاه	الدرجة: ٢ /٤ [2]	الدرجة: ٣ /٤	الدرجة: ٣ /٤
٤	مخرجات	نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني	يقيس مدى إتاحة واهتمام الطلبة بالتعليم المهني من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني، نتيجة لأهمية التعليم المهني والاحتياج له في سوق العمل	٤٪[1]	١٦٪	٣٠٪
٥		عدد مدارس التعليم الفني وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية	يهدف إلى قياس مدى كفاءة توزيع مدارس التعليم الفني على المناطق السكنية بما يتناسب مع تركيبتها السكانية وأنشطتها الاقتصادية	١٩٢٩ مدرسة[3]	تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	
٦	مدخلات	نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية	يهدف إلى قياس مدى الشراكة المجتمعية في بناء مؤسسات تعليم فني ومهني تتماشى مع نظم الجودة ومن ثم يقيس مدى مساهمة المجتمع المدني في العملية التعليمية	٣٪[1]	١٢٪	٢٠٪
٧		متوسط عدد الطلاب بالفصل	يقيس مدى إتاحة التعليم الفني في ظل بيئة مشجعة للطلاب وجودة التعليم الفني والمهني المقدم للطلاب عن طريق قياس الكثافة الطلابية بكل فصل، مما يؤثر طردياً على قدرة الطالب على التركيز	٣٨ طالب /فصل [1]	٣٠ طالب /فصل	٣٠ طالب /فصل

١. احصائيات قطاع التعليم الفني الغير منشورة - وزارة التعليم الفني والتدريب، ٢٠١٤.
٢. البنك الدولي، التقرير الدولي SABER، ٢٠١٢.
٣. الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٤.

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	نتائج استراتيجية	متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف بكل قطاع في سوق العمل	يهدف إلى قياس مدى تنمية وتطوير قدرات الموظفين عن طريق إتاحة وسائل التدريب المختلفة دون تمييز بينهم	قياس عدد ساعات التدريب المقدمة لجميع الموظفين بكل القطاعات ومقارنتها بأعداد الحضور
٢		نسبة خريجي التعليم الفني والمهني الجدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يهدف إلى قياس مدى القدرة التنافسية لخريجي التعليم الفني والمهني عن طريق قياس عدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يتم تحديد الخريجين الراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المهنة عن طريق استقبال طلبات الحصول على الرخصة عقب انتهاء المرحلة التعليمية مباشرة
٣		نسبة رضا المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال عن خريجي التعليم الفني والمهني	يهدف إلى قياس جودة التعليم الفني والمهني المقدم وتنافسية الخريجين من خلال جودة الخدمات المقدمة إلى أصحاب الأعمال الذين يمثلون سوق العمل	من خلال استبيان يتم استطلاع آراء المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال مما سبق لهم العمل مع خريجي التعليم الفني والمهني من أجل قياس مدى تأثير التعليم الفني والمهني على جودة الخدمات المقدمة ويتم عمل تقارير لتحديد كيفية تطوير العملية التعليمية باستمرار
٤		نسبة الخطط والبرامج **التعليمية** المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	يهدف إلى قياس نسبة خطط وبرامج التعليم الفني والمهني التعليمية المطورة بكل قطاع (صناعي، زراعي...) وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية	قياس نسبة الخطط والبرامج التعليمية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة من أجل اعتمادها
٥		نسبة الخطط والبرامج **التدريبية** المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	يهدف إلى قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية	قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع، عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة، من أجل اعتمادها لاحقاً وزيادة النسبة مع الوقت
٦	مخرجات	نسبة مؤسسات التعليم الفني الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	يهدف إلى قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مؤسسات التعليم الفني على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	حصر كل مؤسسات التعليم الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة، من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت
٧		نسبة مراكز التدريب الحاصلة على الاعتماد من الجهات المختصة	يهدف إلى التأكد من جودة التدريب المقدم من خلال قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مراكز التدريب الفني على الاعتماد من الجهات المختصة	حصر كل مراكز التدريب الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المراكز القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المراكز غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
٨	مدخلات	نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	يهدف إلى قياس مدى التقدم في زيادة المعلمين المؤهلين تأهيلاً شاملاً عن طريق قياس نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	عمل تقييم شامل لجميع معلمي التعليم الفني والمهني لتحديد الفئة الحاصلة على أعلى من ٩٠٪ في التقييم الشامل بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية للمعلمين الباقين من أجل زيادة هذه النسبة مع الوقت لضمان جودة التعليم الفني والمهني
٩		معدل توافر المعدات لكل طالب	يقيس مدى قدرة الوزارة على إتاحة وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لطلاب التعليم الفني والمهني. هذا المؤشر هو مؤشر مركب لقياس التجهيزات اللازمة من الآلات والمواد الخام والأدوات المستخدمة	قياس حجم التجهيزات والآلات المتوفرة لكل طالب بالإضافة إلى قياس المواد الخام المستخدمة في كل من المهن لكل طالب وأخيراً قياس نسبة الأدوات المطلوبة لكل عمل لكل طالب من أجل التأكد من توافر هذه العناصر بكفاءة عالية للطلاب
١٠		معدل الإنتقال من مرحلة إلي مرحلة أخري في التعليم الفنى والمهني	يهدف إلى قياس معدل انتقال الطلاب من مرحلة إلى أخرى داخل مراحل التعليم الفني، ويدل على إتاحة المدارس الجاذبة للطلاب لتقليل التسرب	مقارنة عدد الطلاب المنتقلين إلى مرحلة أعلى بإجمالي عدد الطلاب في المرحلة السابقة

٩- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الفني والتدريب

تنقسم التحديات إلى ثلاث مجموعات: تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها ولذلك فهي تعد ذات الأولوية الأولى:

- **ندرة المعلمين في بعض التخصصات وضعف كفاءة توزيعهم** ويظهر ذلك نتيجة زيادة تشعب التخصصات وعدم وجود هيئات التدريس القادرة على التعامل معها بكفاءة.
- **إغفال قانون إلزام الاعتماد في فترة محددة** يقلل من نسب المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد مما يُضعِف من أهمية الحصول على الاعتماد في نظام مدارس التعليم الفني والتدريب.
- **تدهور النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني** ويحتاج الأمر إلى تغيير نظرة المجتمع عن التعليم الفني من اعتباره وسيلة لاستيعاب الفاشلين من التعليم العام إلى التركيز على دوره في معالجة البطالة والارتقاء بالاقتصاد.
- **التفاوت في التغطية الجغرافية والنوعية** نتيجة غياب آلية تربط التخصصات في التعليم الفني والتدريب والتوزيع الجغرافي والنوعي للصناعات، أصبح هناك تفاوت في التغطية الجغرافية داخل جميع المحافظات والتغطية النوعية من حيث نوع الصناعات المتاحة في المحافظات المختلفة. وقد أدى غياب هذه الآلية إلى عدم تناسب التخصصات مع ظروف المجتمع وخاصة بالنسبة للإناث في صعيد مصر.

وتليها من حيث الأولوية التحديات الآتية، وذلك يرجع إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في قدرة التحكم فيها، وتشمل:

- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز** مما يؤدي إلى سوء الجودة في مستوى التعليم الفني.
- **الاحتياج إلى الترابط والتكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني والاتجاهات التعليمية الأخرى؛** حيث تعتبر مخرجات التعليم الأساسي مدخلات للتعليم الفني وتعتبر مخرجات التعليم الفني مدخلات للتعليم العالي في حال استكمال خريجي التعليم الفني التعليم العالي.

- **تفاوت توزيع المدارس ومراكز التدريب وفقاً للعوامل الجغرافية واحتياجات الصناعة** وينتج ذلك من غياب خطة واضحة تربط بين التوزيع الجغرافي للصناعات والنمو المتوقع لها، وكذلك عدم وجود خطة واضحة لتطوير وبناء المدارس والفصول بما يخل بمبدأ التكافؤ في إتاحة الفرص التعليمية.
- **ضعف المناهج التعليمية والتدريبية وعدم تحديثها وتكاملها** لوجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج المؤسسة التعليمية فيما يخص المهارات والمعارف وعدم قناعة العديد من أصحاب المصلحة بالمناهج ووجود مشاكل بها.
- **محدودية استعداد المدارس ومراكز التدريب للاعتماد** لكي تحقق المدارس ومراكز التدريب معايير الجودة وتتقدم للاعتماد، هناك متطلبات مالية متمثلة في توفير الموارد من فصول وورش عمل ومراكز للتدريب والتجهيزات اللازمة من معدات ومواد، إلى جانب وجود متطلبات بشرية من كوادر تدريسية وتدريبية مدربة وكفء.
- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛** حيث تحتاج الهيئة إلى موارد بشرية ذات كفاءة عالية وموارد مادية حتى تكون قادرة على أداء دورها في اعتماد مدارس التعليم الفني والتدريب بناء على معايير مستحدثة وفي اعتماد جميع المدارس والمتابعة.
- **غياب هيئة قومية موحدة لاعتماد المؤهلات وإعطاء الرخص** وتسعى الحكومة إلى تأسيس هذه الهيئة لاعتماد الشهادات وتوفير الرخص لمطالبة خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة، حيث يتمثل الهدف الحقيقي من الإلزام بالحصول على الرخصة في التأكد من تخريج مهارات وكفاءات تلبي احتياجات سوق العمل وقادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي، فضلاً عن وجود آلية تسهل عملية تصنيف وترتيب الخريجين إلى درجات ومستويات مختلفة تنعكس على أجورهم ورواتبهم.
- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد** لقلة الحوافز المقدمة للمدارس للحصول على الاعتماد وعدم وجود عائد مادي من الحصول على الاعتماد مما يقلل من عدد المدارس المتقدمة للاعتماد.
- **غياب جهة لاعتماد مراكز التدريب؛** حيث لا يوجد كيان مختص لاعتماد مراكز التدريب في حين تختص هيئة ضمان الجودة والاعتماد باعتماد المدارس فقط.
- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والتدريبية وضعف الإلزام بتطويرها** والذي يعد من أسباب ضعف الربط بين المناهج والخطط والبرامج التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل.
- **ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة للخريجين؛** حيث تسعى الدولة لإصدار قوانين تلزم خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة، إلى جانب المتابعة المستمرة للتأكد من تطبيقها على مستوى جهة العمل والخريجين، على أن يتم تجديدها بناءً على ما يحصل عليه من تدريب مما يؤدي إلى زيادة الأجر والحافز.

أما المجموعة الثالثة من التحديات من حيث الأولوية والتي يمكن التصدي لها على الرغم من محدودية تأثيرها، وتشمل:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره** مما يؤدي إلى نقص الإمكانيات المادية المتاحة للمؤسسات التعليمية ونقص عدد المدارس الفنية ومراكز التدريب.
- **عدم ملائمة مهارات الخريجين لمتطلبات سوق العمل؛** حيث توضح بعض استطلاعات الرأي السابقة عدم رضا أصحاب الأعمال والجهات الموظفة عن كفاءة ومستوى العاملين في القطاع الفني والمهني واحتياجهم للمهارات، مما يؤدي إلى تدهور النظرة المجتمعية إزاء التعليم الفني والمهني، مما يعكس الحاجة الملحة إلى التغيير الجذري في هذا النظام.
- **النظام الحالي للجودة لا يتناسب مع التعليم الفني والتدريب** ولا توجد معايير خاصة في هيئة ضمان واعتماد الجودة لمدارس التعليم الفني التي تختلف طبيعتها عن مدارس التعليم الأساسي (قبل الجامعي).
- **غياب خطة واضحة تربط احتياجات سوق العمل ومتطلبات التعليم والتدريب المطلوبة** يؤدي هذا إلى ضعف الارتباط بين التعليم الفني والتدريب من حيث التخصصات والمناهج ومتطلبات سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين أعداد العمالة الحرفية والفنيين والمهندسين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.
- **ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين؛** حيث هناك انخفاض في كفاءة المعلمين في التخصصات المختلفة، كما يشمل هذا التحدي ضعف مستوى معلمي المواد العملية وعدم مواكبتهم للتطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة.
- **تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛** حيث يؤدي نقص التمويل إلى ضعف البنية الأساسية لمعظم المدارس مما يعيق توفير بيئة صحية وجاذبة للطلاب ويعتبر هذا تحدياً أمام تطوير المدارس، كما يؤدي عدم توافر الفصول المجهزة بشكل كافي إلى كثافة الفصول وارتفاع نسبة أعداد الطلاب للمعلمين، وعدم وجود بيئة داعمة للطلاب مما يزيد من نسب التسرّب.

- **ضعف العائد الاقتصادي من إلزام الخريجين بالحصول على رخصة مزاولة المهنة؛** حيث تشهد بعض الصناعات مثل الملابس الجاهزة والسياحة تدني مستويات الأجور مما يقلل الجدوى الاقتصادية من الحصول على رخصة مزاولة المهنة بسبب عدم وجود قيمة مضافة حقيقية.
- **قلة الموارد اللازمة وارتفاع تكاليف التجهيزات لمدارس التعليم الفني والمهني** والتي تحتاج الورش والمعامل إلى جانب الفصول، مما يتطلب تجهيزات تشمل المعدات والآلات والمواد الخام وتوفير هذه التجهيزات بشكل كافي للطلاب يتطلب تمويلاً كبيراً.

١٠- برامج تطوير التعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

بالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

وضع آلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير مدارس / موارد للتعليم الفني:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة نصيب طالب التعليم الفني والمتدرب من الإنفاق على التعليم وإتاحة مدارس مجهزة ذات جودة عالية من خلال إيجاد مصادر غير تقليدية للتمويل. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج قليلة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لإقامة شراكات ذات منفعة متبادلة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار مثل التعاقد مع المصانع لتوفير الجزء العملي من المناهج للطلاب داخل المصنع مما يقلل عبء بناء الورش على المدارس وفي نفس الوقت يوفر قوى عاملة للمصانع.
- وضع سياسات لتحقيق مكاسب وأرباح تغطي تكلفة المدارس مثل مشروع المدرسة المنتجة، الذي يرفع من دخل المعلم ودخل الطالب من خلال توفير الخدمات إلى القطاع الخاص.
- وضع سياسات تحفيزية للقطاع الخاص للمساهمة في بناء المدارس أو توفير الموارد اللازمة لتجهيز المدارس وتضمينها تحت مظلة المسئولية الاجتماعية للشركات، مما يوفر المنفعة المتبادلة للطرفين.

تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة المنشآت التعليمية والتدريبية من خلال تفعيل نظام الجودة ووضع معايير معتمدة للجودة، يتم من خلالها اعتماد هذه المنشآت التعليمية والتدريبية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحل ولعام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير قدرة هيئة ضمان واعتماد الجودة لاعتماد مؤسسات التعليم الفني والمهني وتوفير الكوادر والموارد اللازمة للهيئة لتمكينها من القيام بهذا الدور.
- تحديد هيئة مخصصة لاعتماد مراكز التدريب وتزويد الهيئة بالكوادر والموارد والصلاحيات اللازمة للقيام بدورها باعتماد مراكز التدريب الجديدة وتجديد الاعتماد.
- التعجيل بإصدار قانون يلزم منشآت التعليم الفني والمنشآت التدريبية بالحصول على الاعتماد في فترة محددة من تاريخ الإنشاء.
- الزمنية لتجديد الاعتماد مما يضمن جودة جميع منشآت التعليم الفني والتدريب ومسايرتها للمعايير العالمية.
- تطوير معايير التقييم والجودة والاعتماد القومية ولابد من الأخذ في الاعتبار ما يلي:
  - الطبيعة الخاصة لمدارس التعليم الفني والمهني واختلافها عن مدارس التعليم الأساسي.
  - النطاق الواسع لمراكز التدريب واختلافها من حيث المحتوي والقطاعات المختلفة التي تخدمها مراكز التدريب.

- المعايير العالمية ومدى تطبيقها على البيئة المصرية. وضع نظام للتحديث المستمر لمعايير التقييم والجودة لمواكبة المعايير العالمية ولضمان التنافسية.
- إنشاء إدارة للجودة وتحديد أدوارها في ضوء دور المديريات والمناطق والمدارس لتحقيق تغطية أوسع للمدارس في مختلف المحافظات وضمان السرعة في التنفيذ ومساندة المنشآت في التأهيل، مما ييسر من الاعتماد والتعاون مع مراكز التدريب بالمحليات، لتوفير التدريبات اللازمة على معايير الجودة.
- توفير برنامج تحفيزي للمنشآت للتقدم للحصول على الاعتماد يشمل برامج تقدير مادية ومعنوية للمنشآت المعتمدة ويربط ترقية المعلمين والمدربين بحصول المدارس/مراكز التدريب على الاعتماد.

مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين:

- **وصف البرنامج:** يهدف إلى رفع كفاءة وتطوير أحد أهم عناصر التعليم الفني والمهني والتدريب ألا وهو العنصر البشري، عن طريق تطوير وتنمية مهارات المعلمين والمدربين ووضع نظام شامل لتقييم المعلمين. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لتطوير وتفعيل نظم التقويم والتقييم للمعلمين والمدربين، مما يضمن التطوير المستمر لهم ويحقق المساءلة العادلة.
- تفعيل اختبارات مبنية على التقييم الشامل للمعلمين مما يشمل القدرات التربوية والمهنية وخبراتهم في تخصصاتهم.
- تبني تشريعات تربط نتائج تقييم المعلمين والمدربين بالحوافز والمرتبات وذلك لتوفير نظام تشجيع وإثابة للمعلمين والمدربين وتشجيعهم على التطور المستمر.
- وضع نظام تدريبي لرفع الكفاءة العلمية والعملية للمعلمين والمدربين يأخذ في الاعتبار المستويات والتخصصات.
- إرسال معلمين المواد العملية إلى بعثات بالخارج للتدريب والتعليم ووضع نظام لمتابعة تطورهم وتفعيل دورات تدريبية ليتمكنوا من نقل خبراتهم المكتسبة من البعثات إلى المعلمين الآخرين في المدارس، مما يؤدي إلى تحقيق المعايير العالمية فينظم التعليم والتعلّم وتُصبح أكثر تنافسية.

مشروع المدرسة الجاذبة:

- **وصف البرنامج:** يهدف إلى رفع كفاءة مدارس التعليم الفني والمهني عن طريق تطوير هذه المدارس والتأكد من امتلاكها لكل الأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لتدريب وتعليم طلبة التعليم الفني والمهني. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج مرتفعة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظام لإدارة الموارد والأصول يتضمن الصيانة المستمرة والمحافظة على أصول المدرسة والاستخدام الأمثل للموارد للمحافظة على المعدات والمواد والآلات والاستخدام الرشيد لها.
- وضع آلية جذب وتحفيز للطالب من خلال التدريب في الشركات أو المصانع المرتبطة بمجال دراسته عن طريق اتفاقيات مبرمة معهم لتفعيل الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وتوفير فرصة للطالب لاكتساب خبرات عملية وتطبيق ما تعلمه بالمدارس الفنية بالإضافة إلى حصوله علي دخل.
- وضع نظام جديد لزيادة الأنشطة المدرسية الرياضية والثقافية مما يساعد الطلاب على اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين.
- تفعيل نظام الإصلاح الشامل للمدارس لتوفير بيئة تعليمية صحية للطالب والذي يشمل:
  - إعادة هيكلة البنية التحتية للمدارس.
  - تجهيز المدارس وتزويدها بالموارد.
  - إنشاء فصول وورش مجهزة.
- توفير الوجبة الغذائية في المدارس الموجودة في المناطق الفقيرة والمهمشة، لتشجيع الطلاب على الحضور وتخفيف العبء المادي على الأهل.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية:

- **وصف البرنامج:** يهدف إلى زيادة الوعي القومي بمدى أهمية التعليم الفني والمهني ومدى تأثيره الإيجابي على قطاعات الدولة المختلفة مما ينتج عنه تحسين النظرة المجتمعية للطالب الفني والمهني. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع آلية اتصال قومية متكاملة لتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني، على أن تشمل هذه الآلية ما يلي:
    - خطة اتصال متكاملة مع الإعلام بجميع وسائله.
    - خطة توعية مجتمعية تبرز قصص النجاح.
  - تحديد وحدة داخل وزارة التعليم الفني والتدريب تكون مسؤولة عن زيادة التوعية وعن تنفيذ برامج تحسين نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز مبدأ المساءلة.
  - تبني سياسات لتشجيع رجال الصناعة والمؤسسات من القطاع الخاص على تمويل حملات إعلامية هادفة، لتحسين الصورة الذهنية للعامل المهني مثل تضمين هذه الحملات تحت مظلة المسؤولية المجتمعية للشركات، حيث تساهم مشاركة القطاع الخاص في تحقيق المصداقية وإظهار الدور الحقيقي للتعليم الفني والمهني في المجتمع.

نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى ربط احتياجات سوق العمل بمناهج التعليم الفني والمهني عن طريق إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن سوق العمل المصري. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع آلية لرصد الصناعات المختلفة من حيث المجالات والتوزيع الجغرافي واحتياجاتها من الموارد البشرية والنمو المتوقع في مجالاتها.
  - وضع نظام لتخطيط المدارس ومراكز التدريب من حيث الكم والتوزيع بناءً على احتياجات الصناعات المختلفة والنمو الاقتصادي. ويتم تضمين المنشآت الحالية في هذا النظام وإمكانية تحويلها من تخصص إلى آخر مثل تحويل منشآت الفني التجاري إلى فني فندقي، وذلك بهدف تحقيق المرونة والكفاءة.
  - تحديد هيئة/وحدة تكون منوطة بجمع البيانات الخاصة بالصناعة والمدارس وسوق العمل وتحليلها وإصدار تقارير لمتخذي القرار.
  - إنشاء وتفعيل قاعدة بيانات في المحافظات المختلفة لتيسير جمع المعلومات وتوظيفها في عملية اتخاذ القرار.
  - تبني سياسات تلزم الهيئات المختلفة في سوق العمل بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد مما يضمن تكامل البيانات ودقتها.

تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم الفني والمهني والتدريب:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى بناء نظام متكامل يضمن ربط مؤهلات التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل بالإضافة إلى تطوير البرامج والخطط التعليمية والتدريبية بما يتناسب مع التوجهات القومية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - التعجيل بالانتهاء من الإطار القومي للمؤهلات المصرية (هيئة ضمان واعتماد الجودة) في ضوء:
    - رؤية الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل من التعليم الفني.
    - الاحتياجات التدريبية في كل قطاع.
    - النماذج الدولية ولكن بما يتماشى مع البيئة المصرية.

  - تطوير الخطط والبرامج الدراسية والتدريبية استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات مما يعمل على تفعيل العلاقة بين التعليم الفني والتدريب من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.
  - وضع تشريعات تلزم بتعديل الخطط الدراسية والتدريبية بناءً على الإطار القومي للمؤهلات لضمان تحقيق جودة البرامج والخطط الدراسية والتدريبية.
  - وضع نظام يربط المعايير المهنية والتدرج الوظيفي في كافة القطاعات بالإطار القومي للمؤهلات.
  - إصدار تشريعات تلزم الجهة الموظفة والمتدرب بالالتزام بمعايير ومستويات المهارة القومية المبنية على الإطار القومي للمؤهلات، مما يحقق الجودة والكفاءة للعاملين والقطاعات المختلفة.

إنشاء أكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة):

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير معلمين مختصين في مجالاتهم وملمين باختصاصاتهم وقادرين على إضافة قيمة حقيقية للطلاب. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع نظام فعال لتحديد التخصصات المختلفة في ضوء احتياجات سوق العمل وتأثيره المتوقع على التعليم الفني مما يضمن توفير معلمين كفء ملمين بمجالاتهم وقادرين على تعظيم القيمة المضافة للطلاب. ويجب أن يأخذ هذا النظام في الاعتبار التخصصات المختلفة المتعلقة بالمرأة لتشجيع دورها في الاقتصاد مثل دمج صناعة الملابس وخلق تخصصات أخرى للمرأة.
  - وضع نظام لتحديد المناهج ونظم التقويم لكل تخصص بناء على المعايير العالمية بما يتناسب مع البيئة المصرية، ووضع نظام فعال لتحديث المناهج ونظم التقويم لتحقيق الكفاءة في كوادر المعلمين.
  - إصدار التشريعات اللازمة لدمج تخصصات التعليم الفني والتدريب بكليات التربية أو منح الكيانات المخصصة بتخريج المعلمين لتدريس التعليم الفني والتدريب الصلاحيات اللازمة لإنشاء التخصصات المختلفة.

برنامج رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إلزام خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة لرفع كفاءتهم والتأكد من تنافسيتهم ومواكبتهم لمتطلبات سوق العمل، كما يعمل على تنظيم سوق العمل ذاته والحد من القطاع غير الرسمي. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحل ولعام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع تشريعات تلزم خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة. كما يجب أن تنص التشريعات على الفترة الزمنية لتجديد الرخصة، لضمان كفاءة العاملين بالقطاع الفني والمهني.
  - تحديد هيئة تكون منوطة بتوفير الرخص في شتى مجالات التعليم الفني والمهني وتفعيل دورها كهيئة لاعتماد خريجي التعليم الفني والمهني.
  - تطوير نظم للتواصل المستمر مع النقابات المختلفة لتحديد وتحديث معايير الحصول على الرخصة.
  - وضع تشريعات تلزم جهات التوظيف بعدم توظيف غير الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة في القطاع الفني والمهني، لضمان جودة الخدمات المقدمة لجهات التوظيف وتشجيع الخريجين على التقدم للحصول على الرخصة.
  - وضع نظام لتوفير البرامج التدريبية للخريجين والعاملين لتيسير حصولهم على الرخصة.

التعليم الجامعي أو العالي

١١- الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي أو العالي حتى عام ٢٠٣٠

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوباً فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي. ذلك إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم العالي.

الهدف	التعريف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	• تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين • دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات • تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك • تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم • التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي • تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	• تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية • تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

يختص **الهدف الأول** بجودة العملية التعليمية ككل. ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي لمؤسسات التعليم العالي من هيئة ضمان واعتماد الجودة. ويتمثل هذا الهدف في تكوين طالب قادر على الإبداع والابتكار ومواكبة سوق العمل وخلق فرص عمل لتحريك الاقتصاد للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والاستدامة. ويختص **الهدف الثاني** بزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وذلك عن طريق توفير الفصول في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع. ومن خلال زيادة الجودة والإتاحة، تتحقق التنافسية والتي هي **الهدف الثالث**. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل من خلال تخريج طلاب قادرين على اقتناص فرص العمل بل وخلقها حتى تتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة المبنية على المعرفة والابتكار.

١٢- مؤشرات قياس أداء التعليم العالي أو الجامعي حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	مؤشر التنافسية العالمية «محور التعليم العالي والتدريب»	يشير إلى ترتيب مصر المقارن دولياً في عدة عوامل تأخذ في الاعتبار معدل الالتحاق بالتعليم العالي وجودة التعليم المتاح	الترتيب ١٤٨/١١٨ ٣,١ درجة [١]	الترتيب ٧٥	الترتيب ٤٥
٢		نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص	يقيس حجم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل	٣٥,١٪ [٢]	٣٠٪	٢٠٪
٣		عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي)	يقيس قدرة واستجابة منظومة التعليم العالي للطلب العالمي المتزايد على برامج التعليم العالي وخدماته	جامعة واحدة[٣]	٣ جامعات	٧ جامعات

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٤	مخرجات	معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة	يقيس نسبة الزيادة في البحوث العلمية المنشورة في شتى المجالات على مستوى العالم	١٣,٦٪ [٢]	١٥٪	٢٠٪
٥		نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	يأخذ في الاعتبار المؤسسات الحديثة المتقدمة للحصول على الاعتماد والمؤسسات المعتمدة	٧,٥٠٪ [٤]	٣٠٪	٨٠٪
٦		نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة	نسبة السكان في المرحلة العمرية من ١٨-٢٢ الذين التحقوا بالتعليم العالي	٣١٪ [٢]	٣٥٪	٤٥٪
٧		نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية	يقيس مجهودات تطوير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس من خلال المنح البحثية سواء أكانت بعثات خارجية أو إشراف مشترك	٠,٢٪ [٣] (البعثات الخارجية)	١٪	٣٪
٨		نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص	يُستدَل على مدى تنافسية منظومة التعليم العالي وقدرتها على جذب الطلاب الدوليين للالتحاق بالبرامج التعليمية المختلفة على اختلاف التخصصات التي تقدمها	٢٪ [٣]	٣٪	٦٪
٩	مدخلات	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي (وفقاً للتخصص)	يعبر عن مدى أولوية التعليم عند الدولة، حيث إن نسبة الإنفاق تشمل الاستثمار والمرتبات	٧٦٠٠ جنيه للطالب (متوسط ٢٠١٢) [٢]	* يتم وضع الأهداف بالمواءمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
١٠		معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة التدريس بناءاً على التخصص	يقيس الأثر المباشر للتحصيل العلمي للطلاب ويقيس الأعباء الدراسية على أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى	١:٤٢ (متوسط) [٢]	١:٣٨ (متوسط)	١:٣٥ (متوسط)*
١١		عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	يقيس القدرة الاستيعابية للتعليم العالي من خلال عدد الجامعات والكليات المتاحة في المحافظات المختلفة والتخصصات المختلفة (البرامج)	٤٤ جامعة **[٢]	٥٠ جامعة	٦٤ جامعة ***

١. تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١٤.
٢. الإطار العام للخطة الاستراتيجية للتعليم العالي، ٢٠١٣/١٢.
٣. ترتيب شانغهاي.
٤. قاعدة بيانات هيئة ضمان الجودة، ٢٠١٤.
* على أن يكون الحد الأقصى ٦٠: ١ في التخصصات النظرية، و١:٢٥ في التخصصات العملية.
** ٢٣ حكومية تشمل ٣٧١ كلية و٢١ جامعة خاصة تشمل ١٢٦ كلية.
*** ٢٠ جامعة جديدة عامة وخاصة وأهلية، ٧ جامعات إليكترونية جديدة، ٢٠٠ برنامج جديد.

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	مخرجات	عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية في جامعات عالمية حسب التخصص	يقيس مدى الاعتراف بالجامعات المصرية وجودة التعليم العالي وقدرته على التنافس، ويجب تحديد التخصصات لمعرفة البرامج الأكثر جذباً للطلاب المصريين لتطوير نظيرها محلياً	وضع آلية ونظم لجمع المعلومات ورصد البيانات عن الطلاب الذين يدرسون بالخارج وتحديد نسبة الحاصلين منهم على منح دراسية من الحكومة

١٣- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الجامعي أو العالي

تنقسم التحديات إلى ثلاث مجموعات، تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تعد ذات الأولوية الأولى، وتتضمن.

- **القصور في رصد مؤشرات وإحصائيات سوق العمل والتعليم؛** حيث يؤدي غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل والصناعات المختلفة ومعدل نموه أو معلومات عن التعليم العالي من حيث نسب التخرج سنوياً والمجالات المختلفة للمشتغلين إلى نقص المعلومات والبيانات بشكل ممنهج وإلى وجود التضارب في الإحصائيات.
- **غياب قانون ملزم بالاعتماد في فترة محددة؛** حيث لا يشمل الإطار التشريعي الحالي إلزام مؤسسات التعليم العالي بالتقدم والحصول على الاعتماد، مما يضعف من أهمية الاعتماد في نظر مؤسسات التعليم العالي ولا يرسل الرسالة الصحيحة عن كونه أولوية للدولة، خاصة في إطار اللامركزية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- **ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية** وضرورة التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب.
- **عدم اتقان اللغات الأجنبية لبعض المعلمين والطلاب** يشكل عائقاً أمام تدويل مؤسسات التعليم العالي، سواء على مستوى المعلم أو على مستوى الطالب. ويؤثر ذلك على نسب الوافدين وكذلك على جودة الأبحاث العلمية وعدد البحوث المنشورة في دوريات عالمية محكمة.

تليها من حيث الأولوية التحديات الآتية، وذلك يرجع إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في قدرة التحكم فيها:

- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز؛** حيث تعاني نظم التقويم لهيئة التدريس من الضعف وعدم الوضوح وتتطلب وجود معايير واضحة ومؤشرات قياس على مستوى العمليات مثل نسب حضور أعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى المخرجات مثل نتائج الطلاب. كما أن عدم ربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز لا يشجع أعضاء هيئة التدريس على التطوير المستمر.
- **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية** على الرغم من وجود بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة وأخرى غير هادفة للربح، إلا أن الحكومة تعمل على تعظيم دور المجتمع المدني والخاص في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة.
- **غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي؛** حيث لا يوجد سياسة أو آلية لتسويق البحث العلمي ونتائجه مما يعتبر تحدياً أمام تعظيم دور البحث العلمي في المجتمع ككل ومؤسسات التعليم العالي، كما أن تجاهل أهمية الأبحاث العلمية في القطاعات المختلفة ودورها في زيادة جودة العملية التعليمية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.

- **معيار الدرجات هو المعيار الوحيد للقبول؛** حيث تعتمد نظم التنسيق والقبول في التعليم العالي على نتائج اختبارات المرحلة الثانوية اعتماداً كلياً مما ينتج عنه طلاب غير شغوفين بتخصصاتهم، حيث لا تأخذ في الاعتبار رغبات ومهارات الطلاب. كما تعتبر نظم القبول الحالية من أسباب عدم كفاءة العملية التعليمية لأنها تعتبر نتائج الطلاب في الاختبارات هي الأولوية الوحيدة، مما يزيد التركيز على تحقيق الدرجات العالية ويقلل من الفهم والتحليل وممارسة النشاطات الطلابية مما يؤدي إلى انخفاض في جودة العملية التعليمية.
- **ضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (الصناعة)؛** إلى جانب غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل وضعف العلاقة بين المناهج ومتطلبات سوق العمل، فإن الافتقار إلى وجود كيان قومي مسئول عن ربط خريجي مؤسسات التعليم العالي بجهات التوظيف يضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة.
- **مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي للاعتماد؛** حيث تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة لتجهيز مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالموارد اللازمة للحصول على الاعتماد. كما تسعى الدولة إلى توفير كوادر تدريسية متميزة ومديرين مدربين لكي يتم تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة وزيادة جودة مؤسسات التعليم العالي مما ييسر الحصول على الاعتماد.
- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛** حيث أن هناك أشكال عديدة وبرامج كثيرة في التعليم العالي من جامعات ومعاهد وكليات مما يتطلب معايير محددة لكل منها. وتحتاج هيئة ضمان واعتماد الجودة الحالية إلى موارد مالية وكوادر متميزة لتقوم بدورها في الاعتماد على أفضل وجه.
- **غياب سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين؛** حيث لا توجد وسيلة للتواصل المستمر مع الخريجين لمعرفة نسبة المتعطلين والتحديات التي تواجههم ومعدلات دوران المشتغلين مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات.
- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد؛** وفي سبيل تحفيز مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد، تسعى الحكومة أن تكون هناك قيمة مضافة واضحة من الحصول على الاعتماد مقابل الوضع الراهن الذي يشهد ضعف الجدوى الاقتصادية.
- **ضعف الحوافز لتشجيع الموارد البشرية الأكثر كفاءة؛** حيث هناك حاجة إلى وضع آلية لاختيار أعضاء هيئة التدريس تتضمن معايير تشمل التفوق الأكاديمي ولكن لا تعتمد عليها كلياً، وذلك من أجل رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس. كما تسعى الدولة إلى توفير حوافز مثل رفع المرتبات لجذب الكفاءات والمهارات المطلوبة.
- **ضعف المراكز البحثية الحالية واعتمادها على أعضاء هيئات التدريس؛** حيث تعتمد مراكز البحوث الحالية على أعضاء هيئات التدريس كما أنها تتسم بقلة عددها، ولا يوجد نظام واضح لكيفية إدارتها والتوسع فيها وزيادة مصادرها التمويلية واستدامتها وتعظيم الاستفادة منها.
- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها؛** حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بوضع المناهج، ونتيجة لاستقلال مؤسسات التعليم العالي أصبح من الضروري تفعيل الدور الرقابي على المناهج التعليمية لضمان تحقيق الجودة على مستوى الطلاب في المحافظات والتخصصات المختلفة.

أما المجموعة الثالثة من التحديات فتشمل تلك التي يسهل التعامل معها على الرغم من محدودية أهميتها، على النحو التالي:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره؛** حيث يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء تعلق الأمر بمرحلة التعليم العالي أو الدراسات العليا أو تمويل البعثات الخارجية. وعلى الرغم من زيادة التمويل الحكومي، ارتفع أيضاً كل من معدلات التضخم ومعدلات القيد مما يجعل هذا التمويل غير كاف للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي.
- **نقص مهارات الخرّيجين بالنسبة لمتطلبات سوق العمل** نتيجة غياب التحديث المستمر للمناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل وغياب التركيز على النشاطات الطلابية مما يتطلب التدريب على متطلبات الوظائف المختلفة.
- **انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة؛** حيث أدى اعتماد البحث العلمي على الدراسات العليا وضعف مراكز البحوث إلى قلة عدد الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.
- **الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بشكل أمثل؛** حيث توجد ندرة في الموارد المالية المتاحة لتوفير التجهيزات لمؤسسات التعليم العالي من فصول وورش عمل ومعامل ومستشفيات. هذا إلى جانب غياب مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد مما يؤدي إما إلى إهدار الموارد أو عدم استخدامها وتخزينها وعدم إتاحتها للطلاب.

- **تقادم الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات التعليمية بما لا يواكب طبيعة العصر** وضرورة وضع آليات واضحة لتحقيق الشفافية، والرقابة الداخلية والخارجية من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والاضطلاع على الوثائق.
- **ارتفاع تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالمصادر اللازمة** إلى جانب تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي، تتطلب تلك المؤسسات الكثير من التمويل مثل الموارد اللازمة لبناء الورش والمعامل ومراكز البحوث والمستشفيات لكل تخصص، مما يزيد من التكلفة.

١٤- برامج تطوير التعليم الجامعي أو العالي حتى عام ٢٠٣٠

بالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف العبء المادي على الدولة في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي سواء من خلال إنشاء مؤسسات جديدة والتوسع في المؤسسات الحالية نظراً لارتفاع التكلفة. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - تحديد جهة منوط بها التواصل مع القطاع الخاص والكيانات الدولية وتحديد الاحتياج إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي وتطوير خريطة وطنية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الحالية بناء على التخصص.
  - وضع نظام للتوسع في توفير منح للطلاب المتفوقين في الجامعات الخاصة: تحفيز الجامعات الخاصة لاستقبال الطلاب من خلال توفير مميزات مثل تقديم الدعم اللازم لتلك الجامعات في الحصول على منح من جهات مانحة نظير اعتمادها.
  - التوسع في إنشاء البرامج الجديدة مثل نظام الساعات المعتمدة لتوفير التمويل وإعادة توزيع الدعم وتخفيف العبء على البرامج الحالية
  - التوسع في إنشاء بعض الجامعات المصرية الأجنبية المشتركة في تخصصات تخدم سوق العمل كالتعاون مع الجانب الصيني
  - التوسع في إنشاء الجامعات الإلكترونية وتشجيع نظام التعلم عن بُعد مما يوفر تكاليف إنشاء فصول ويحقق تغطية أوسع

بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يعتمد التعليم العالي بشكل كبير على المعلم، حيث إن هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لها صلاحيات منها وضع المناهج وتحديد نظم التقييم وما إلى ذلك، وبالتالي أصبح بناء كوادر تدريسية ميزة أساسية لزيادة جودة التعليم العالي وتأثيره على الطلاب. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع آلية جديدة لاختيار المعيدين تسمح بتضمين العنصر التربوي والكفاءات المهارية المطلوبة وخبراتهم في المجالات المختلفة وليس فقط تفوقهم الدراسي لضمان الجودة الشاملة للمعيدين.
  - تطوير منظومة تدريب المعيدين لتنمية القدرات البحثية والكفاءة التدريسية وآليات التقييم.
  - استحداث آلية لدمج آراء وتقييمات الطلاب لأعضاء هيئة التدريس في نظم تقييم المعلمين وذلك لتعظيم أثرها على الطلاب.
  - وضع نظام لزيادة أعداد المنح والبعثات الخارجية وتفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل أعضاء هيئات التدريس بالخارج بهدف النهوض بالتعليم والبحث العلمي واستحداث آلية لتقييم فاعليتها.
  - وضع آلية لاعتماد مراكز تنمية مهارات هيئة التدريس والقيادات دولياً لتحسين كفاءة هيئة التدريس.
  - إعادة هيكلة النظام الحالي للترقيات لدمج نظم التقييم والتركيز على البحث العلمي.

تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اللامركزية في التعليم العالي من خلال تعظيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق الكفاءة والالتزام بمعايير الجودة. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع قانون يلزم مؤسسات التعليم العالي بالحصول على الاعتماد خلال فترة معينة لضمان السرعة في التنفيذ ومسايرة جميع مؤسسات التعليم العالي لمعايير الجودة. كما يجب أن ينص هذا القانون على الفترة اللازمة لتجديد الاعتماد.
- تحديد معايير الجودة المطلوبة بناءً على المعايير العالمية بما يتوافق مع البيئة المصرية.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد مثل برامج تقدير أو نظام حوافز لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية مرتبط بحصول المؤسسة على الاعتماد مثل دورات تدريب منخفضة السعر نظير الاعتماد.
- تحديد كيان قومي معتمد دولياً لتنمية مهارات وقدرات الإداريين والقيادات الإدارية لتحقيق الكفاءة في مؤسسات التعليم العالي والاستغلال الأمثل للموارد المادية والموارد البشرية وتحقيق معايير الجودة مما يزيد قدرة المؤسسات على الاستقلال ويحقق اللامركزية.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يشير البحث العلمي إلى قدرة الطالب على التعلم الذاتي وعلى جودة التعليم الذي يتلقاه، كما يشير إلى تطور أعضاء هيئة التدريس. يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ وتعظيم البحث العلمي، حيث أنه يعتبر هو الطريق إلى استمرارية العملية التعليمية وعدم اشتراطها على مراحل التعليم فقط، كما ان هذه المراكز هي حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق وتعتبر الجسر الذي يدعم الاقتصاد لما يقدمه من ابحاث تفيد التطوير والتجديد في الحياة العملية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي والتوسع في مراكز البحوث الحالية.
- وضع نظم لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للتوسع في مراكز البحوث مثل برامج تقدير أفضل مركز بحثي في المحافظة أو أكثر مركز بحثي شارك في إنتاج أبحاث علمية وأكثره ذكراً واطلاعاً (most cited).
- وضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- وضع نظام لدمج المؤلفات الأكاديمية في المناهج لتشجيع الطلاب على البحث العلمي واستخدام مراكز البحوث في المراحل المختلفة.
- إعادة هيكلة المناهج في كل مراحل التعليم العالي لدمج البحث العلمي أي تفعيل مبادئ البحث العلمي في الشق التطبيقي.
- وضع نظام لتفعيل والتوسع في البوابات الإلكترونية والمكتبات الرقمية وميكنة المكتبات لزيادة موارد مراكز البحوث وتعظيم دورها.
- وضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وجمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم واستغلال معرفة وقدرات هيئة الدريس وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بين الحياة النظرية والتطبيقية ويكون ذلك نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية.

ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ العلاقة الديناميكية بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل مما يضمن تأهيل الخريجين. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.
- توفير الموارد اللازمة للهيئة من كوادر مدربة وموارد مالية للقيام بدورها على نحو سليم.
- تزويد الهيئة بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.
- وضع نظم تطوير برامج الإرشاد الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي لتوفير المشورة للطلاب بشأن فرص العمل المتاحة وكيفية التقدم إليها.
- وضع آليات تدريبية للمساعدة على إعداد خريج قادر على التواصل والتفكير الإيجابي واقتناص وخلق فرص عمل تلائم تخصصه.
- وضع نظم لتوفير الاستشارات للطلاب في مراحل التعليم العالي الأولى بشأن اختيار التخصص ونوع فرص العمل المتوفرة للتخصصات المختلفة للحصول على خريج شغوف بتخصصه وحريص عليه.

تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل):

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تدويل الجامعات المصرية من خلال معادلة الشهادات وهي تعتبر مبادرة فعالة، حيث يتم تحديث منظومة التعليم العالي باستمرار. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير وحدة تكون مسؤولة عن إبرام اتفاقيات شراكة وتوأمة فعالة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأجنبية المتميزة في برامج أكاديمية مشتركة تناسب احتياجات سوق العمل المحلي والدولي.
- وضع نظام لتوفير البرامج الدراسية التي تؤهل الطلاب لامتحانات المعادلة ودمجها في مراحل التعليم العالي كمرحلة اختيارية.
- توفير برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من تدريس البرامج الدراسية المطلوبة للمعادلات.
- وضع سياسات للحصول على الصلاحية لتطبيق امتحانات المعادلة في مصر.
- تطوير مراكز في الجامعات تساعد الطلاب على التقدم للحصول على منح دراسية في جامعات دولية.
- وضع آلية لتحديد المتطلبات وتوجيه الطلاب.
- وضع نظام لتوعية للطلاب بالمنح الدراسية المتاحة.

تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة التعليم العالي من خلال التطوير المستمر للمناهج بناء على الإطار القومي للمؤهلات لمواكبة متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد معايير الإطار القومي للمؤهلات مع الجهات المعنية بناءً على متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية المناسبة للبيئة المصرية.
- وضع التشريعات المطلوبة لإلزام تطوير البرامج الدراسية ونظم التقويم بناءً على الإطار القومي للمؤهلات ودمجها بالمواد المختلفة.
- توفير التدريبات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس على كيفية دمج معايير الإطار القومي للمؤهلات في المناهج لتعظيم الاستفادة من المناهج المطورة.

تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يعالج هذا البرنامج قلة كفاءة نظم القبول الحالية واعتماد التنسيق كلياً على درجات الطلاب مع إغفال رغباته، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي بالتالي أصبح تحديث نظم القبول وسيلة أساسية للحصول على خريجين ناجحين وشغوفين بمجالاتهم، كما يساهم هذا البرنامج في تعزيز اللامركزية في التعليم العالي. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج منخفضة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظم للتنسيق تأخذ في الاعتبار قدرات الطالب ورغباته ولا تعتمد كليا على معيار الدرجات لمعالجة الفجوات وأسباب قلة الكفاءة في الوضع الحالي.
- وضع نظام لتفعيل نظم التنسيق والقبول المستحدثة بشكل تدريجي ومتكامل.
- وضع سياسات للقبول بالجامعات متوافقة مع قدرات الطالب الحقيقية ورغباته مثل مقابلات مع متخصصين ومناقشة النتائج مع الطلاب.
- وضع آلية لعرض التخصصات المتاحة وتعريفها وتوضيح المواد التي تندرج تحت كل تخصص، والاستعانة بآراء عينة من الطلاب والخريجين من كل تخصص حتى يتمكن الطالب من تحديد التخصص الذي يتماشى مع قدراته بناءً على مجموعة من المعلومات الدقيقة والمتكاملة.